بنود مشروع بيغن حول الجنسية وتنقل السكان ونشاطهم الاقتصادي الحـــر والتملك والاستيطان ، يؤكد ذلك ان المستوطنات المقامة في الضفة والقطاع باقيـــة وان عمليـــة الاستيطان مستمرة ٠

واخر الفقرات الخاصة بالضفة والقطاع في الاتفاقية نصت على ما يلي :

« ستعمل مصر واسرائيل معا بالتعاون مع الاطراف المعنية الاخـــرى للاتفاق علـــى الاسس الاجرائية الكفيلة بايجاد حل لمشكلة اللاجئين بصورة سريعة وعادلة ودائمة » ٠

وهو نص لا يبعث اية دهشة بعد كل ما تقدمه من نصوص ٠ فقد حذف حـــق العودة ، وحذف اي اهتمام سياسي ، مجرد اهتمام ،بمليونين ونصف مليون فلسطيني يعيشون خارج وطنهم ، وحرر السادات اسرائيل من اي التزام تجاههم بما في ذلك الالتزامـــات التـــي فرضتها قرارات الامم المتحدة منذ العام ١٩٤٩ الى اليوم ، وتعهد هو واسرائيل بايجاد حل لمشكلة اللاجئين ، قد يكون ابادتهم وقد يكون توطينهم وقد يكون اي شيء ، الا الشـــيء الوحيد المطلوب وهو ان يكون لهم وطنهم وان يكونوا مواطنين فيه ٠

لمن السيادة ؟

والان فلنبحث عن المسألة الرئيسية وهي مسألة السيادة على الضفة والقطاع ٠ لقـــد غابت غيابا كليا عن نصوص الاتفاقية كلها ولم يرد لها ذكر ٠

وليس في الاتفاقية اي كلام صريح او ملمح يتضمن احتمال ان تكون السيادة عليهـــا لسكانها او لاية جهة عربية ، وفيها على النقيض من ذلك كلام صريح لا لبس فيه حـــول وجود قواعد عسكرية دائمة في المنطقتين لا تحد وجودها اية مدة محددة ٠ وفيها كـــلام صريح وواضح حول مسؤولية اسرائيل عن الامن فيها ، وحول مسؤولية الحكم الذاتـــي عن قمع اي اعمال تمس امن اسرائيل ، وضمانات لهذا القمع يمثلهـــا وجود ضبـــاط اسرائيليين يشرفون على عمل الشرطة المحلية ٠ وفيها كلام صريح وواضح عن مراقبـــة اسرائيلية دائمة على حدود الضفة مع الاردن ، بالاضافة للقواعد العسكرية الدائمة فيها٠

فلنعد قراءة الفقرة ذات الرقم ٢٤ من مشروع بيغن والتي نصت حرفيا على ما يلـــي : « ان اسرائيل تتمسك بحقها ومطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفـــي ضوء هذه المطالبة تقترح من اجل المحافظة على الاتفاق والسلام ان تترك القضايا المتعلقة بالسيادة في هاتين المنطقتين مفتوحة » ٠

ولنر الحقيقة الساطعة : لقد قبل السادات مشروع بيغن بتمامه ٠ المجلس الاداري ذو الصلاحيات الادارية فقط ، واستبعاد شعب فلسطين عن اية معالجة لقضيته ، وتجاهـــل حقوقه ومطالبه بما فيها الحقوق والمطالب التي اقرتها قرارات الامـــم المتحـــدة ، ودوام السيادة الاسرائيلية على الارض الفلسطينية ، والغاء حق العودة الخ ٠٠٠

ولم يقبل بيغن حتى اقتراح السادات بان تظل القدس موحدة بينما يديرها مجلس بلدي مشترك ، لم يقبل اي مساس بوضع القدس القائم الان من وجهـــة النظر الاسرائيليـــة باعتبارها جزءا من اسرائيل وعاصمة لها تخضع خضوعا كاملا للقوانين الاسرائيليـــة ولا تجوز مناقشة اية مسألة تتعلق بهذا الوضع ٠